(٤) اسرائيليات

[١]

استمرار مساعي التسوية السلمية في المنطقة يفجر ازمة حكم في اسرائيل

مع انتهاء زيارة الدكتور هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الاميركي ، للمنطقة قبل اسبوعين وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين الاسرائيليين ان الهدف من تلك الزيارة لم يكن الا « استيضاح الاحتمالات للتوصل الى اتفاق بين الاطراف على الخطوات والمبادىء التي ستجري المفاوضات على ضوئها » في المرحلة المقبلة من التسوية، على حد تعبيريغئال آلون ، وزير خارجية اسرائيل (ر.أ.ا. ، ١٩/ ١٠/ ٧٤) ، لم تكد المشاورات التي رافقت تلك الزيارة تنتهي حتى وجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها في مواجهة اوضاع سياسية داخلية تهددها بالسقوط ، بعد ان نشطت المعارضة في العمل ضدها .

بدأت الزوبعة السياسية التي ثارت في وجه الحكومة الاسرائيلية في منتصف هذا الشهر ، عندما قامت جماعة من اليهود المتدينين ، تطلق على نفسها اسم كتلة ايمونيم ، بمحاولة للاستيطان في عدة أماكن في الضفة الغربية المحتلة ، بهدف وضع الحكومة أمام الامر الواقع ومنعها من « التنازل عن اجزاء من أرض — اسرائيل » . وقد قوي هذا الاتجاه بشكل خاص بعد ان كثرت خلال الشهرين المنصرمين تصريحات المسؤولين الاسرائيليين عن وجود « خرائط مفصلة » لديهم للانسحاب من المناطق المحتلة ، بما في ذلك الضفة الغربية ، وهي الخرائط التي ستعرض على أية دولة عربية توافق على اجراء محادثات سلام مع اسرائيل ، ثم الاعلان عن استعداد اسرائيل للموافقة على تسوية مع العرب مقابل « انهاء حالة الحرب » ودون التوقيع على اتفاق سلام . وكان رئيس حكومة اسرائيل ، يتسحاق رابين ، قد عاد وأكد موقف حكومته هذا ، في تصريح للاذاعة الاسرائيلية ، بقوله : « اذا كان الطرف الاخر غير مستعد لعقد اتفاق سلام دفعة واحدة ، فاننا مستعدون لان نعقده على مراحل... وان السياسة التي تستهدف السلام مع الاردن من خلال اتباع خط عدم التنازل عن أي شبر ارض ، هي سياسة خاطئة » (ر.أ.ا. ، ٢٢/١٠/٧٤) .

انطلاقا من موقفها هذا ، ومن مواقفها السابقة المعلنة بمنع الاستيطان غير المرخص والمصادق عليه سلفا في المناطق المحتلة ، نشطت الحكومة الاسرائيلية ، مستعينة بقوات من الجيش ، في منع محاولات الاستيطان هذه ، وذلك في الوقت الذي أعلن فيه بعض زعماء الحزب الديني القومي (المفدال) ، مع انصارهم ، عن تأييدهم لمحاولات الاستيطان تلك ، بينما تبعهم حالا التكتل اليميني (ليكود) . وقد استطاعت الحكومة الاسرائيلية ، في نهاية الامر احباط محاولات الاستيطان تلك ، بعد ان تم اخراج المستوطنين عنوة من المناطق التي دخلوا اليها في الضفة الغربية . ولكن ما ان انتهت قوات الجيش من ذلك حتى كان ليكود يتزعم حملة للتوقيع على عريضة موجهة الى البرلمان الاسرائيلي تطالبه « بتأمين عدم تسليم يهودا والسامرة (الضفة الغربية) الى حكم اجنبي » استنادا الى « حق شعبنا في ارض — اسرائيل » وكذلك الى « حقه في الامن والاستيطان والسلام » (أنظر نص العريضة في معاريف ، ٢١/١٠/٧٤).

ديان يوقع على عريضة ليكود ويهدد بالتصويت ضد الحكومة

ربما كانت عريضة ليكود ستمر دون احداث ازمة حكم في اسرائيل لو لم يقم موشي ديان ، مع ثلاثة من زملائه من قائمة رافي ، بالتوقيع على تلك العريضة ثم اعلانه انه « اذا اثيرت في الكنيست قضية تسليم الضفة الغربية الى حكم اجنبي ، فانه سيصوت ضد هذه الخطوة » (ر.أ.ا. ، ٢٤/١٠/٧٤) ، بينما ترددت انباء عن وجود تنسيق بينه وبين زعيم المعارضة ، مناحم بيغين. والواضح ان تصويت ديان على هذا الشكل في الكنيست ، سيكون له تأثيره على مصير الحكومة ، التي تستند الى أكثرية صوت واحد (٦١ من ١٢٠ صوتا) فقط في البرلمان ، خاصة وان موقف ديان